مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2/2022،ص ص571- 595

دوافع و معوقات العمل المنزلي.دراسة ميدانية حول عينة من العاملات المنزليات في منطقة من الغرب الجزائري.

Motives and obstacles to home work. A field study on a sample of home workers in the western region of Algeria.

عبد الحفيظ عطار[1*]

[1] جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس (الجزائر)،hafidtlm.13@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/09/24 ؛ تاريخ القبول : 2022/02/19 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

الملخص

رغم توفير العديد من الآليات والقوانين قصد تنمية العمالة ومحاربة البطالة في الجزائر، تبقى التدابير المتخذة لصالح المرأة تعبر عن معاملة اجتماعية أكثر من أنها سياسة توظيف حقيقية. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع العمالة النسائية في الجزائر وإبراز تراجع فئة من النساء نحو القطاع غير الرسمي في إطار ممارسة العمل المنزلي، من خلال دراسة حول عينة في منطقة من الغرب الجزائري.

في هذا السياق، يهدف البحث إلى توضيح خصائص العمل المنزلي و تحديد أهم الدوافع و المعوقات التي تميزه و التي تشير بشكل أساسي إلى مقاومة التأثيرات التنظيمية والسياسية ولكن قبل كل شيء هي تعمل على التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة.

الكلمات المفتاحية : القطاع غير الرسمي ؛ العمل المنزلي ؛ الدوافع ؛ المعوقات .

Abstract

Despite the provision of many mechanisms and laws in order to develop employment and combat unemployment in Algeria, the measures taken in favor of women still reflect a social treatment rather than a real employment policy.

This study attempts to shed light on the reality of women's employment in Algeria and to highlight the retreat of a group of women towards the informal sector within the framework of the practice of home work, through a study on a sample in a region of western Algeria. In this context, the research aims to clarify the characteristics of home work and to identify the most important motives and obstacles that characterize it, which mainly refer to resistance to organizational and political influences, but above all it works to adapt to the prevailing social and cultural environment.

Keywords: the formal sector; home work; motives; obstacles.

*المؤلف المراسل

مقدمة :

عرفت الجزائر في سنة 1986 أزمة اقتصادية ومالية أفضت إلى مديونية خارجية كبيرة، معدل تضخم مرتفع، وقطاع عام عاجز. وهو الأمر الذي أنتج ارتفاعا هاما في نسبة البطالة وانخفاضا محسوسا في مستوى معيشة جزء من المجتمع الجزائري. و رغم البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال بداية الألفية الجديدة و الإصلاحات الهيكلية التي هدفت إلى تعزيز دعم الاستثمارات قصد خلق الثروة و جلب العمل إلا أن القيود المتعددة حالت دون إشراك كل القوى العاملة في مشروع التنمية وخاصة عند فئات مهمشة (Henni, 1994) كشريحة النساء اللاتي اعتمدن التشغيل غير الرسمي كبديل مؤقت و فضلن بالتالي ممارسة العمل المنزلي(التجاري).

يعتبر العمل المنزلي عند فئة النساء من أهم النشاطات غير الرسمية التي أفرزتها الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الدول النامية و التي أضحت وسيلة للاندماج في عالم الشغل، قد مكنتهن من كسب لقمة العيش، وتحرير أنفسهن من ضغط التأثيرات الاجتماعية والثقافية. لقد أضحى العمل المنزلي عند النساء نمطا خاصا من أنماط التشغيل غير الرسمي، قد يرجع لاستمرار بعض الأعمال الحرفية و التقليدية المتوارثة عن الأمهات و الجدات، إلا أن ذلك ليس بديهيا في عصر يشهد تقدما تكنولوجيا و تطورا لسوق العمل.

في هذا الإطار تهدف الدراسة إلى معرفة الدوافع الكامنة للعمل المنزلي و تحديد أهم معوقات تحقيقه ، وذلك بتبيان الوجه الاقتصادي موازاة مع الجوانب السوسيوثقافية التي تميزه ، والذي من شأنه أن يوضح بعض سمات أحد أنماط التشغيل غير الرسمي في الجزائر .و عليه تتمثل مساهمتنا في هذا البحث في الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما هو واقع العمل المنزلي النسوي في الجزائر ؟ – ما هي أهم الدوافع و المعوقات التي تميزه ؟

– هل تعبر الدوافع و المعوقات على مقاومة التأثيرات التنظيمية والسياسية أم أنها تدخل في سياق التكيف مع البيئة الاجتماعية و الثقافية السائدة ؟

يتمثل الهدف من دراستنا في إثراء الدراسات المتعلقة بالعمل المنزلي النسوي ويسعى إلى تفسير هذه الظاهرة في الجزائر بإبراز مقوماتها الرئيسية، من خلال فهم العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قد تشارك في بلورته ثم البحث في أسباب توسعه من خلال الدوافع و المعوقات. وعليه تم تقسيم الدراسة إلى جزئين :

في القسم الأول، تم فيه تسليط الضوء على واقع وطبيعة العمل المنزلي في الجزائر؛ من خلال إبراز المعطيات و الخصائص التي تميزه و تحديد أهم الأسباب التي ساهمت في توسعه. في الجزء الثاني ، خضعت الوحدة النسائية غير الرسمية لبحث ميداني بمدينتين في الجزائر. حيث عمدت الدراسة من جهة على رصد واقع العمل المنزلي و تكيفه مع البيئة الاجتماعية والثقافية، و من ناحية أخرى على التعريف بخيارات العاملات المنزليات، دوافعهن و مساهمتهن الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تحديد أهم الصعوبات التي تواجههن.

I – العمل المنزلي في الجزائر

1.I – معطيات عامة

1.1.I – التعريف

قد يختلف مفهوم العمل المنزلي من بلد إلى آخر بسبب الظروف الاقتصادية، القانونية و الاجتماعية التي يعرفها كل واحد منها. ويعد العامل المنزلي "الشخص الذي يعمل داخل المنزل ولكنه يقوم بنشاط مدفوع الأجر بطريقة شخصية ، مما يتيح له الحصول على دخل" (ONS، 1989) ، (منظمة العمل الدولية ، 1995).و يستثنى هذا التعريف نطاق الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد السري والأنشطة الزراعية وكذلك الإنتاج المحلي غير السوقي(Adair, 2002) . ينتمي العمل المنزلي في الجزائر ، كما هو الحال في البلدان النامية ، في أغلب الأحيان إلى القطاع غير الرسمي(Adair, Hamed, 2005) ، لأنه

لا يخضع للتسجيل الإحصائي والمحاسبي ولا يعترف باللوائح الاجتماعية والضريبية ، و هو يدرج على هذا النحو ضمن القطاع المؤسساتي للعائلات و هذا حسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية .

إذا كانت النظريات الأولية حول سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية لم تضع هذه النشاطات إلا في إطار القطب المهمش من المجتمع ،هدفها مواجهة الفقر و محاولة البقاء ،فانه تم الإجماع فيما بعد على احتوائها لخصائص و معايير القطاع غير الرسمي التي اقرها تقرير كينيا و كل الندوات الدولية لاحصائيي العمل و التي تخص سهولة ممارسة النشاط الذي يتميز بسلم مقيد للعمليات و ملكية عائلية للمؤسسة ، أين تعتبر اليد العاملة أهم عامل للإنتاج المستخدم لموارد محلية ، بالإضافة إلى الخبرة و المؤهلات الفنية التي تكون في معظمها مكتسبة من خارج النظام التعليمي الرسمي .كل هذا يتم في إطار سوق يخرج عن كل قانون و مفتوح على المنافسة. فالهدف من ذلك هو خلق مناصب الشغل و الحصول على عائد.

2.I – خصائص العمل المنزلي

يتمثل العمل المنزلي في إنتاج السلع و أداء الخدمات لصالح مستخدم في غالب الأحيان ما يكون له نفس النشاط داخل القطاع الاقتصادي الرسمي، و يكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأيّ رقابة مباشرة. إنّ العامل المنزلي يقوم بنشاطه داخل المنزل بصفة شخصية، و يتحصل على المواد الأولية و الأدوات اللّازمة للعمل إمّا عن طريق المستخدم أو يقوم هو بشرائها و إدماج ذلك في التكاليف.كما يمكنه التعاقد مع عدد من المستخدمين، أين يقدم هؤلاء مواصفات وميزات السلعة المراد إنتاجها، ممّا قد يجعل منهم ممّونين له بالمادة الأولية، الأدوات واللوازم.كما نجد حالات وساطة بين العامل المنزلي والمستخدم أو حتى بينه وبين الزبون ممّا يخلق صعوبات معينة (Rey,2001). يعتبر العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو يقوم بتحديد السعر، تسويق منتجاته واقتناء المواد الأولية اللّازمة. و هو بمثابة موظف إذا

كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط أمّا إذا تعدد مستخدموه فإنّه يصبح مستقلا له حقّ اختيار الطلبات. و قد تبدو صعوبة التفريق بين (موظف) و (مستقل) في الجانب الميداني خاصة بصفة جلية في حالة استخدام العمال المنزليين لعمال منزليين آخرين، وسطاء أو مساعدين عائليين حيث أنّ أفراد العائلة تساهم بصفة شخصية مباشرة أو غير مباشرة .

أمّا علاقة العمل فتتميز بدفع راتب محدد في العقد المعنوي المتفق عليه سابقا و هو غالبا ما يكون نقدا. يمثل هذا العائد حجم الإنتاج بالإضافة إلى التكاليف التي تصاحبه ، فاعتماد الوقت المخصص للعمل كمقياس ليس ممكنا دائما . و من جهة أخرى فإنّ هذا النشاط يتميز بغياب كلّ حماية اجتماعية و كلّ ضمان يخصّ العائد (التسريح أو الطرد)، تعويض البطالة و التّأمينات الخاصة بالحالة الاجتماعية .كما أن العامل المنزلي حرّ في تنظيم وقت عمله (يأخذ بعين الاعتبار أجل الطلبات) و هو بالتالي له حرية اختيار أيام الراحة و العطل لكنه قد يكون مجبرا على التوقف عن العمل في حالة عدم وجود الطلبات.

3.I – معطيات رقمية

إن تقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طريق الإحصاءات العامة للسكان والسكن أو تلك التي تخصّ المؤسسات وتحديد أهم الفئات التي تكوّنه و من بينهم العاملين المنزليين (Lakjaa ,1997). و يدين العمل المنزلي في الجزائر بوجوده الإحصائي إلى RGPH لعام 1977 الذي أثار قضية النساء المشتغلة نسبيا (FPO). و قد أثبتت الدراسات الاستقصائية (MOD) التي تلت ذلك وجود زيادة في حجم هذه الفئة (66008 عام 1982 إلى 145000 امرأة في عام 1989). إلا أن البعض اعتبر هذه الأرقام بعيدة عن الواقع، الأمر الذي أدّى إلى إدراج أسئلة و تقنيات جديدة سمحت بالكشف عن حجم هده الفئة وكذلك مهدت أيضا للانتقال لما أصبح يسمى بـ "العمل المنزلي" (Travail à domicile) والذي أصبح يشمل حتى فئة الذكور

،ليستعمل هذا المصطلح في البحوث الميدانية (MOD) و الإحصائيات الرسمية ابتداء من جوان 1989، ليصبح عدد الممارسين لهذا النشاط 181.460 عاملاً في عام 1990 (545 177 امرأة) و 850 163 عاملاً في عام 1992 (500 162 امرأة). (ONS، 1997).

خلال التسعينيات ، شهد العمل المأجور عند الإناث في الجزائر تراجعاً قابله تطور في القطاع المنزلي الخاص ، مما أدى إلى تشكيل فئة العاملات في المنزل داخل القطاع غير الرسمي لنسبة هامة ، قُدرت بـ 11.8٪ في عام 2001 و 14.2٪ في عام 2010 , Souag) (2018.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد إحصائيات حديثة حول العمل المنزلي في الجزائر ، على الرغم من أن تطورها واضح تبرزه بشكل غير مباشر الأرقام المتزايدة للنساء من حيث البطالة والعمالة غير الرسمية المقدرة بـ 42.5٪ (باستثناء الزراعة). (ONS ، 2012) أو من حيث نسبة الأعمال الحرة ، حيث سجلت نسبة 91.7٪ من النساء العاملات لحسابهن الخاص هن لا يخضعن لنظام الضمان الاجتماعي ، منهن 82٪ يعملن من المنزل (ONS، 2012).

إن الأرقام الفعلية لحجم العمالة المنزلية هي اكبر من ذلك (Mahiou، 2001) ، بسبب طبيعة الأنشطة الممارسة، غير المتجانسة ، التي غالبًا ما تكون مشتتة و غير مرئية ، و بالتالي يصعب تحديدها و قياسها(Gherbi,2014) ، مما يؤثر بشكل مباشر على البيانات المتعلقة بالبطالة وإنتاجية العمل خاصة بين فئة الإناث (Ravenel ,1994) والتي تمثل وفقاً لبيانات الديوان الإحصاء الوطني أكثر من 97٪ بين النساء.

2.I – أسباب العمل المنزلي في الجزائر

1.2.I – تحديات دخول المرأة لسوق العمل الرسمي :

وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، فإن تقييم حجم العمالة النسائية في الجزائر في سنوات السبعينيات والثمانينيات يبرز الضعف الشديد لمشاركة المرأة في سوق العمل، حيث لم تعرف هذه الفئة انتعاشا إلا في سنوات التسعينيات. ليستمر تطور دخول المرأة لسوق العمل في بداية الألفية الجديدة، حيث واكبت العمالة النسائية فترة النمو التي عرفتها البلاد لتشكل النساء العاملات في عام 2012 نسبة 17.5 ٪ من إجمالي السكان العاملين ، 18.9٪ في 2016 و18.3٪ في 2019 . و رغم هذا الاتجاه التصاعدي في معدل مشاركة المرأة في سوق العمل إلا أن القوى العاملة النسائية لا تزال موردًا اقتصاديًا غير مستغل مقارنة بالعنصر الذكري، و هذا حتى بالمقارنة مع دول الجوار مثل تونس والمغرب (منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، 2018). تعمل النساء بشكل رئيسي في وظائف القطاع العام فيما يسمى بالمهن اللائقة أخلاقياً والتي تتركز في قطاعي الصحة والعمل الاجتماعي (43.2٪ بين النساء العاملات) (ONS,2018) ؛ حيث يقل التمييز بين الجنسين خاصة فيما يتعلق بمستوى الأجور(CNES ,2006) .بينما تبقى نسبة البطالة بين النساء مرتفعة جداً (20.4٪) ؛ أعلى بكثير من معدل البطالة الإجمالي في الجزائر (11.4٪) (ONS,2019). أما معدل المقاولاتية النسائية في الجزائر فهو يعد من بين أدنى المعدلات في العالم (OIT,2016) ، ونتيجة لذلك لا تزال الفجوة كبيرة بين الجنسين؛ و التي تفيد بتطور العمل الحر بشكل رئيسي عند عنصر الذكور ، بينما تشهد حصة الإناث ركودًا فعليًا (ONS,2019) .

على الرغم من جهود الدولة المبذولة لتعزيز روح المبادرة النسوية وتبسيط الإجراءات، إلا أن الإطار التنظيمي والمؤسسي المتعلق بإنشاء الشركات الخاصة لا يزال مقيدا ومعقدا.إذ تحتل الجزائر مراتب متأخرة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و فيما يخصّ جمود سوق العمل وهي من أقل البلدان القابلة للإصلاح و التكيف مع الاقتصاد العالمي ، من حيث إنشاء الشركات ، و ريادة الأعمال (Banque Mondiale, 2020) .

2.2.I – الحواجز الاجتماعية و الثقافية:

رغم أن الدين الإسلامي يسمح للمرأة بممارسة حقوقها كاملة في إطار شرعي وهو بالتالي يحفز على السعي و طلب الرزق ، إلا ان موقع المرأة في سوق العمل يتمركز في مناصب معينة مبنية على أنماط وأحكام مسبقة متعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع (Bekkar, 1998). فالتحيز و الصور النمطية التي تفترض في تعليم البنات أن يصبحن زوجات جيدات وأمهات وربات بيوت تعتبر الطموح في إقامة الأعمال التجارية أمرا غير أنثوي ينفصل عن الدور التقليدي. و عليه ستكون النساء ضحايا للعوائق و للتحيز العقلي الذي يمنعهن من الدخول إلى عالم الأعمال، و لكن بشكل خاص حتى داخل الأسرة وبين النساء أنفسهن اللائي يملن إلى التقليل من قدراتهن. إن هذا التمييز يرجع إلى عوامل عديدة، فالمسؤوليات الأسرية تجعل المرأة تكتفي بوظائف ناقصة وذلك في غياب خدمات مناسبة تهتم بحاجيات الأسر، كما تتجه العديد من النساء إلى التركز في عدد من المهن وعدم رسم آفاق مستقبلهن المهني ممّا يؤدي إلى انخفاض مستوى دخلهن و إلى محدودية الفرص المتاحة بسبب تقييد حركتهن. وفي كثير من الحالات، تحرم المرأة من حقوق الملكية وصنع القرار داخل الأسرة (Heinz et Pollins, 2003) حيث تؤثر المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية على الدور الاقتصادي للمرأة، وهو ما تبرره بعض التقاليد والعادات وحتى القوانين التي يمكن أن تحدد إجراءات المرأة وربما حتى وقت وظروف العمل.

3.2.I – عرض جودة التصرف والتضامن

بعيدا عن الإطار الاقتصادي، يبرز التكافل والتعاضد العائلي قيما تخص التضامن والتعايش التي يعرفها المجتمع الجزائري و التي تجعل من المرأة تعيش تحت إطار محمي قد يغنيها عناء العمل إلى اجل مسمى. و تتميز فترات التنمية عادة بزيادة التشغيل الرسمي عند الجنسين ، إذ أن النمو الذي يحققه الاستثمار الحكومي والقطاع الخاص هو المحرك الأساسي في خلق مناصب الشغل، الأمر الذي لا يتحقق في الظروف الحالية خاصة و أن

الأشكال الجديدة التي خصّت التشغيل في الجزائر و التي اعتمدت على عقود و اتفاقيات كقواعد تسير عملية التشغيل عبرت عن إصلاحات تنبئ بأنّ الدولة لا تضمن الشغل وحق العمل.

4.2.I – ثقافة التهرب من التنظيمات التشريعية :

يقضي العقد الاجتماعي بين الدولة والأشخاص باحترام المعايير التنظيمية من حيث كمية ونوعية الخدمات التي توفرها الدولة مقابل الضرائب التي يقدمها الأشخاص قد يكون غير متوازن أحيانا .فإذا كان الانتماء لحيّز التشغيل الرسمي له تكاليف موضوعية فإن تكاليف أخرى من طبيعة" نفسية "متفاوتة بين الأشخاص لها الأثر الأكبر في عدم الدخول للقطاع الرسمي(Kucera, Xenogiani ,2009) . هذا بالإضافة إلى قوة التنظيم البيروقراطي التي تؤدي إلى نقص في حجم التشغيل الرسمي.وهذا عكس ما يروّج له من أن العوامل الثقافية هي الدافع وراء التهرب التنظيمي و الجبائي.

5.2.I – التشغيل غير الرسمي :

بسبب عدد من معايير الاختيار المتعلقة بعبء العمل ، والمزايا الاجتماعية ، والبعد عن مكان العمل ، والنقل ، ونوع العمل ، وما إلى ذلك ، والصعوبات المرتبطة بالتمييز وقلة الحركة ، تُستبعد بعض النساء من المجال الرسمي ،حيث تكون المرأة أكثر عرضة من الرجل للعمل في وظائف غير رسمية (Berniell and Sánchez, 2011) ، وبالتالي فهي تخضع لقبول أعمال غير مستقرة لا تتمتع بآفاق وظيفية. وقد أدى التحرك نحو القطاع غير الرسمي بسبب التوجهات الاقتصادية الجديدة و تراجع الدولة عن ضمان الشغل، إلى تطور العمل غير الرسمي ، كالعمل المنزلي بين النساء الذي افرز مجموعة من الأشكال والتطبيقات التي عمدت على التأثير على التنظيم الاجتماعي. فالعمل المنزلي يستجيب لتطلعات النساء واستعدادهن للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه أيضًا يعتبر وسيلة لإبراز المهارات والمعرفة المكتسبة.

II – منهجية الدراسة الميدانية

1.II– عرض منهج البحث

الهدف من الدراسة هو التعرف على واقع العمل المنزلي التجاري للمرأة الجزائرية، ومحاولة فهم طبيعة العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية التي يمكن أن تتدخل في صنع القرار النسائي. استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي باعتماد عدة تقنيات: الاستبيان، الملاحظة، المقابلة والمسح لجمع البيانات في الميدان (بين العاملات في المنزل)، بالإضافة إلى التقنية الإحصائية لتحليل ومعالجة البيانات التي تم جمعها.

إن الوحدة الإحصائية التي تم اعتمادها في البحث المراد القيام به مست " العائلة " حيث يعتبر المسح على مستوى العائلات كأفضل طريقة لاستيعاب القطاع غير الرسمي (Charmes, 2003). حيث يعتمد هذا المبدأ على اختيار عينة تمثيلية من الأسر ، ومن بين هذه الأسر المختارة ، على تحديد العاملات في المنزل اللاتي ينتمين ، وفقًا لمعايير التعريف الجديد ، إلى القطاع غير الرسمي و الذي يسمح عن طريق الاستبيان بتحديد أفراد الأسرة المشاركات في الأنشطة المنزلية.

2.II– هيكلة العمل المنزلي – العينة

أقيمت هذه الدراسة بمدينتي تلمسان و سيدي بلعباس حيث شملت 6 بلديات . تم تحديد العينة بناءً على اختيار مس العائلات بصفة عامة على أساس معرفة مسبقة و موجهة حسب المحيط السكني و العائلي للأفراد الذين قاموا بتوزيع الاستمارات و الذين في غالبيتهم هم من الطلبة و الأساتذة، مقيمين بمنطقة البحث أو بالقرب منها. الأمر الذي ساهم في تسهيل إمكانية التنقل، الاتصال و التنسيق.كما تم اعتماد البحث فقط في محيط المناطق الحضرية و التي روعي فيها تنويع الطابع السكني و الاجتماعي ، بتقسيمها حسب الموقع الجغرافي (وسط المدينة والأطراف) ، الاستخدام (المنطقة السكنية ومنطقة الأعمال) ، الكثافة

السكانية (منازل فردية ومباني جماعية) والتكوين الاجتماعي (الأحياء ذات الدخل المنخفض ، والأحياء الجذابة ، والأحياء السكنية ، الأحياء المحرومة ،... الخ).

لقد شملت الدراسة الميدانية 805 عائلة احتوت على 693 امرأة (فوق 16 سنة) صرحت بالعمل خلال فترة الدراسة (شهر مارس 2015). حيث أظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن 56٪ من النساء العاملات المستجوبات لديهن وظيفة في القطاع العام مقارنة ب 44٪ من النساء العاملات في القطاع الخاص ، أي 302 امرأة . بين هؤلاء النسوة، هناك 119 امرأة تعمل في المنزل، من بينهن 114 عاملة في القطاع غير الرسمي. و قد تم تصنيف هؤلاء العاملات المنزليات إلى أربع فئات متميزة: الموظفات ، والعاملات لحسابهن الخاص ، مستخدمات ، ومساعدات عائليات . إذ يتم تعريف هذه الوحدات المنزلية الصغيرة غير الرسمية على أنها وحدات إنتاج مدرجة في القطاع المؤسساتي للعائلات كمؤسسات فردية وفقًا للتعريفات والتصنيفات الواردة في نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية(Charmes, 2003) . حيث يمكننا وصف الحجم الصغير (يسمح بالتصنيف في هذا القطاع) دون مستوى معين من العمالة لأن هذه الوحدات تعمل في إطار مقيد لا يميز بين العمل ورأس المال كعاملين متمايزين من عوامل الإنتاج.و لأسباب عملية، توجد هذه الوحدات غير المسجلة نفسها في مساحة غير منظمة، لا تمتثل للالتزامات القانونية فيما يتعلق بالأمن والضرائب والمحاسبة وقانون العمل ، وفقًا للتشريعات الوطنية وتميل إلى البقاء غير مرئية.

II .3– خصائص سوسيو ديموغرافية

لقد تم تحديد بعض الخصائص السوسيو ديموغرافية على النحو التالي :

أ– السن **شكل 1: توزيع مفردات العينة حسب السن .**

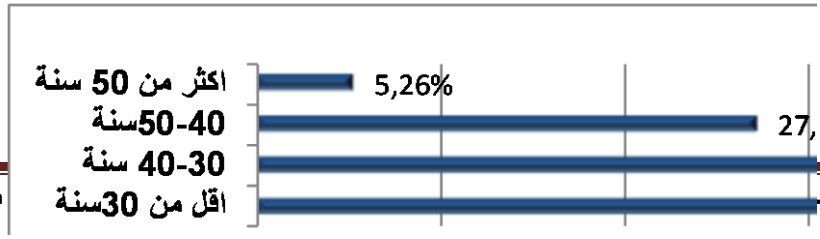

يظهر التوزيع العمري أن العمل المنزلي هو أكثر أهمية بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 45 عامًا (أكثر من 90٪). في حين أن الفئة العمرية الأكثر لفتا للنظر هي (30-40 سنة) حيث يأخذ العمل المنزلي جانبه الدائم والمتطور، والذي يعمل على جلب عوائد هامة (القسم الأعلى) (Fields, 1990).

ب- الحالة العائلية

شكل 2: توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية

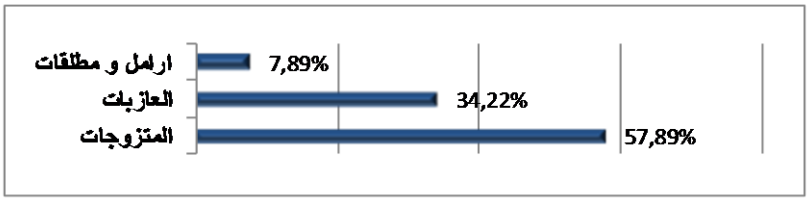

تحتل المرأة المتزوجة التي تعمل في المنزل المرتبة الأولى (اكثر من57 ٪) لأسباب شخصية وعائلية (الزواج و المسؤوليات الأسرية ،.. الخ). وهذا يسلط الضوء على مرونة العمل المنزلي والذي لا يبدو أنه يستجيب فقط للدوافع المالية ولكنه يسمح بالتوفيق بين حتمية الوفاء بالمسؤوليات الأسرية مع إدراك الرغبة في ممارسة النشاط التجاري. و بدعم ومشاركة أسرهن، تنجح الكثير من النساء في أعمالهن لدرجة أنهن غيرن مسار حياتهن بشكل إيجابي لهن و لأفراد عائلتهن. وأمام انعدام فرص العمل الرسمي بالنسبة للنساء غير المتزوجات(34.22٪) فان العمل المنزلي يعتبر فرصة لتلبية الاحتياجات الشخصية و العائلية ، خاصةً عندما تعيق الحواجز الاجتماعية والثقافية أيضا اندماجهن في سوق العمل .أما بالنسبة للنساء الأرامل أو المطلقات(يمثلن اقل من 7٪) فان العمل المنزلي يعد وسيلة للانتقام من حياة لم تمنحهن المأمول وذلك من خلال إقامة مشاريع تكرس من خلالهن

استقلاليتهن المالية وتمنحهن مزيدًا من حرية الحركة في مجتمع يغلب عليه الطابع التقليدي و الذكري.

ج- المستوى التعليمي

شكل 3 : توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

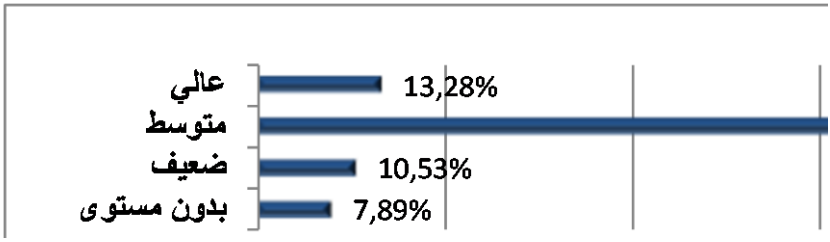

يظهر التوزيع العمري أن أكثر العاملات المنزليات اللائي هن بدون مستوى تعليمي(7.89 ٪) يتركز في أكثر الأعمار تقدمًا (أكثر من 45 عامًا) ، بينما تتفاوت المستويات الدراسية في الأعمار الأخرى. و لكن بشكل عام، فان النساء اللواتي ينتمين إلى الفئة الدنيا من العمل المنزلي (التي تتميز بالبساطة وانخفاض التأهيل) خرجن من النظام المدرسي في سن مبكرة، مما يشكل عائقاً أمام دخولهن للقطاع الرسمي. بينما يسود المستوى الدراسي المتوسط في الفئة العليا (أكثر من 68٪ لديهم مستوى بين المتوسط والثانوي)، و هو يرتفع إلى الجامعي بالنسبة للبعض (13٪) وينخفض إلى الابتدائي عند البعض الآخر (10٪).

يشكل التعليم الجماعي المتزايد للفتيات أحد العوامل الرئيسية في تطور نوعية العمل المنزلي، ليس فقط فيما يخص الخدمات ولكن أيضًا في ما يخص الأنشطة التقليدية. وهذا يستجيب لتطلعات المرأة ورغبتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، و هو يمثل أيضا وسيلة لإبراز المهارات والمعرفة المكتسبة ؛ على الرغم من أن هذا النشاط قد يكون محل

استياء عند بعض الجامعيات ، اللائي قد تحصلن على فرص اكبر للظفر بوظيفة في القطاع الرسمي. وحتى لو كان الوصول إلى الفئة الأعلى مرتبطًا في العديد من الحالات بالمستوى العلمي والمؤهلات المكتسبة داخل القطاع الرسمي أو خارجه ، فإن العديد من النساء اللائي شملتهن الدراسة يفتقرن إلى المهارات التقنية والمعرفة الإدارية ، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض إنتاجيتهن وقدراتهن التنافسية ، مما يشكل عقبة أمام وصولهن للقطاع الرسمي.

III – نتائج الدراسة الميدانية

III.1– دوافع العمل المنزلي

تم اعتماد الأسباب المقدمة من قبل جميع العاملات المنزليات ولكن تم تحديدها على أساس الأولوية الفردية. و قد تم تحديد هذه الأسباب التي تدفع المستجوبات إلى العمل المنزلي على النحو التالي:

شكل 4 : توزيع مفردات العينة حسب دوافع العمل المنزلي

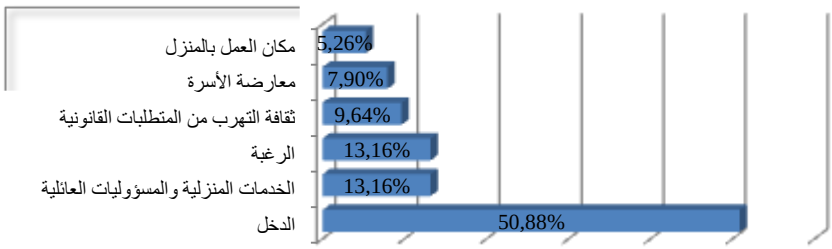

أ–الدخل (بنسبة 50.88 ٪)

يعتبر أهم دافع و هو يعتمد خاصة على تخفيض الرسوم الاجتماعية، الضرائب والتكاليف الأخرى المتعلقة بتشغيل النشاط مثل تكاليف الإيجار، الكهرباء، التدفئة، التأمين، الغذاء والنقل ومجالسة الأطفال... . بينما ينقسم الدخل إلى منخفض يساوي أو أقل من ضعف الحد الأدنى للأجور(SNMG) ، يتواجد خاصة عند العاملات المنزليات – الموظفات والمساعدات العائليات – (القسم السفلي عند ؛ (Fields, 1990) ؛ وهذا يسلط الضوء على الصعوبات التي تعترض هؤلاء النسوة في ممارسة هذا النشاط و التي تسمح

لهن بالعيش في حد الكفاف في غياب أي عملية للتراكم ؛ في حين أن الدخل الذي يزيد عن ضعف الحد الأدنى للأجور و الذي تحققه خاصة فئة العاملات لحسابهن الخاص و المستخدمات .إن هذا العائد يسمح لهن بالمشاركة في صنع القرار العائلي وفرض وجهة نظرهن في حالة الأنشطة القابلة للنمو التي يمكن أن تصل في بعض الأحيان إلى مرحلة تنافسية و تراكمية ، حتى و لو انه في مثل هذه الظروف لا يمكن إبراز منطق الربح والتراكم خاصة إذا ما تم تبادل السلع والخدمات داخل السوق. إن بعض النساء يقتصرن على العمل المنزلي، حتى ولو كان لديهن رأس المال المطلوب للولوج لسوق العمل الرسمي. و عليه يمكننا أن نستنتج أن الفقر في هذه الحالة لا يمثل ثابتًا محددًا للعمل غير الرسمي ، مما يؤكد التمييز بين قسمين داخل نفس القطاع غير الرسمي.

ب–الخدمات المنزلية والمسؤوليات العائلية: (بنسبة 13.16 ٪)

يُظهر الواجب المنزلي مرونة فيما يتعلق بوقت ومكان العمل. وهو يمثل وسيلة للتنمية الشخصية ؛ مبرمجة ومنظمة بطريقة مرنة ، تأخذ في الاعتبار جوانب الحياة الأسرية ، مع إنشاء علاقات اجتماعية اقتصادية ، مبنية على الثقة. إنه يجسد تنظيما يتكيف مع التزامات الحياة الأسرية من خلال ترك مساحة كافية للعمل ، مما يسمح بالعمل في المنزل أثناء رعاية الأطفال وتحمل المسؤوليات العائلية.

يستجيب العمل المنزلي لدواعي الأسرة وللدور الاجتماعي من خلال التخصص في كثير من الأحيان في الأنشطة التجارية التي تعد امتدادًا للعمل المنزلي غير التجاري .

ج– الرغبة: (بنسبة 13.16 ٪)

ليس غريبا أن يختار عدد من النساء للعمل المنزلي بشكل طوعي ، حتى ولو كان لديهن رأس المال الكافي للولوج لسوق العمل الرسمي ، فهن متمسكات بأنشطتهن المنزلية. إن الرغبة في العمل المنزلي قد يشكل اختيارا مقصودا ، خاصة بالنسبة للنساء في الفئة العليا (Fields, 1990) ؛ مما يعكس أهمية الدخل وحجم النشاط. وتجدر الإشارة إلى أن

عوامل "نفسية" أخرى هي التي قد تدفع لممارسة أي نشاط في القطاع غير الرسمي(Fugazza et Jacques, 2003) و التي يمكن أن تعبر عن وضعية "العمل الطوعي".

د– معارضة الأسرة: (بنسبة 7.90 ٪)

بالنسبة لبعض المأجورات وخاصة العاملات لحسابهن الخاص ، فإن العمل المنزلي يسلط الضوء على بعض الصعوبات التي تعترض هؤلاء النسوة (Bodson, 1995) للحصول على عمل رسمي ، عندما تقيد العادات والتقاليد حرية المرأة ودخولها المباشر إلى سوق العمل. فموقع المرأة في سوق العمل يتمركز في مناصب معينة مبنية على أنماط وأحكام مسبقة متعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع. فمنع المرأة و احتقارها هو نتيجة دوافع شخصية لبعض الجماعات (Bekkar, 1998)، حتى أن ذلك يمثل عند بعض الرجال مبدأ شخصي و اجتماعي، مما جعل الفئة الهامة من النساء تقبل بصفة عادية بالتمييز الذي يمارس عليها.ويبقى العمل المنزلي هو الامتداد التقليدي للخدمات المنزلية ، في حين أن العمل بالخارج هو أمر استثنائي ؛ يثير الصمت والازدراء عند بعض أسر النساء اللواتي يتعين عليهن مواجهة شكوك وإملاءات أزواجهن.

في هذه الحالة ، يبرز العمل المنزلي بمثابة الملجأ و المتنفس و هو بالتالي مرادف للاحتجاج و استجابة للتهميش ، حتى لو كانت العديد من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع يفتقرن إلى المهارات التقنية والمعرفة الإدارية ، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض إنتاجيتهن وقدراتهن التنافسية ، مما يشكل عقبة أمام وصولهن للقطاع الرسمي. و بدعم ومشاركة أفراد العائلة ينجح الكثير من هؤلاء النسوة في أعمال تمنحهن المزيد من حرية الحركة في مجتمع ذكوري، لدرجة أنها قد تغير مسار حياتهن بشكل إيجابي لهن ولمن حولهن ، من تحسين لمستوى معيشتهن من خلال الحصول على سكن وسيارة وغيرها من سمات النجاح الاجتماعي (مجوهرات و ملابس) و التي طالما رغبن فيها.

هـ– ثقافة التهرب من المتطلبات القانونية: (بنسبة 9.64 ٪)

إن الوحدات التي تم مسحها تعتبر غير مسجلة تعمل في إطار غير منظم ، ولا تمتثل للالتزامات القانونية فيما يتعلق بالأمن والضرائب والمحاسبة وقانون العمل وفقًا للتشريعات الوطنية وتميل إلى البقاء غير مرئية. حيث يتم نشاطها على أساس معايير التضامن الأسري أو منطق الشبكات الاجتماعية. و يعتبر الإطار الخفي لهذه الأنشطة غير الرسمية حافزا هاما لتجاوز إجراءات وأعباء سوق العمل ، وخفض تكاليف العمالة ، وتجنب الضرائب والرسوم الاجتماعية بالإضافة إلى الضغوط الإدارية. و هذا يجعل من العاملة، أو النشاط نفسه، في مأمن من المزادات، و يسمح بالمنافسة والتمركز في السوق بعيدًا عن أعين الرقابة. إن عدم الاهتمام بالمتطلبات القانونية له ما يبرره فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي الذي يربط هؤلاء الأفراد بالدولة و يتجلى ذلك في الامتثال للمعايير التنظيمية على حسب نوعية الخدمات الرديئة التي تقدمها الدولة وتعرضهم لعدة عراقيل وقيود إدارية كالبيروقراطية. حيث يتضمن التسجيل الإداري في الجزائر استكمال العديد من الإجراءات الشكلية و المعقدة أحيانا بالإضافة إلى تكاليف التقييد في السجل التجاري ، وتكاليف إنشاء النظام الأساسي للشركة وكذلك رسوم التسجيل .

و– مكان العمل بالمنزل: (بنسبة 5.26 ٪)

سواء كان النشاط يتم داخل المنزل أو في المرآب أو القبو أو العلية أو الشرفة أو الحديقة ، فإن مكان العمل هذا في المنزل يمثل مصدرًا لتنمية الذات، يستجيب لتطلعات المرأة ورغبتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كونه يمثل وسيلة لإبراز المهارات والمعرفة المكتسبة. وهو يسمح للمرأة بممارسة نشاطها بطريقة مبرمجة و منظمة و مرنة ، تعمل على مراعاة جوانب الحياة الأسرية ، مع إنشاء علاقات اجتماعية واقتصادية. الأمر الذي يقتضي أن يكون العامل المنزلي متاحًا جدًا ، لان الوقت المخصص للعمل ، غالبًا ما

يتداخل مع الواجبات و الخدمات المنزلية غير السوقية وهذا الأمر سيكون له تأثير سلبي على الصحة ونوعية الحياة.

2.III – معوقات العمل المنزلي

تم اعتماد الصعوبات المقدمة من قبل جميع العاملات المنزليات. ولكن تم تحديدها على أساس الأولوية الفردية على النحو التالي:

شكل 5 : توزيع مفردات العينة حسب معوقات العمل المنزلي

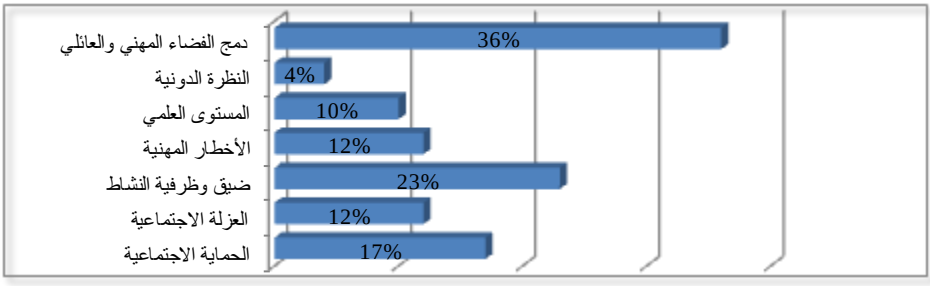

أ– دمج الفضاء المهني والعائلي (بنسبة 36 ٪)

من بين الصعوبات الأساسية التي يواجهها العامل المنزلي منذ بداية مزاولة نشاطه هو تحديد فضائه المهني زمنيا و مكانيا. فإذا كان المنزل وحجم العائلة يسمحان ، يمكن للعامل المنزلي توفير مكان أو حيّز خاص يضع فيه كل العتاد والأدوات والمواد اللازمة لممارسة عمله، (Lallement, Abedou, Bouyacoub, 2006) . إن معظم المستجوبات ليس لهن مكانا خاصا بالنشاط، فهن تعملن في غرفة الجلوس أو الطعام التي عادة ما تكون محفوفة بالأطفال والعتاد، حيث يتم نقل معدات ولوازم العمل عدد من المرات للسماح باستعمال المكان لفائدة العائلة. إن تغيير حيّز العمل حسب تحركات أفراد العائلة (وقت الأكل، وجود الأطفال، حضور الضيوف...). يميز هذا النوع من النشاط الذي يتشارك مع الحياة العائلية، الأمر الذي يضفي عليه جانبا من النقص والهامشية .

إن المزايا التي قد يعرفها العمل المنزلي من اقتصاد للتكاليف وعدم التنقل قد تصطدم بضغوطات وتوترات داخل الخلية الأسرية، فالتنظيم الجديد والإزعاج والتعب الذي قد يسبّبه

الصوت مثلا قد لا يسمح بممارسة حياة عائلية كاملة. و عليه يصبح العمل المنزلي نشاطا يساهم فيه كل أفراد العائلة بطريقة أو بأخرى، إن لم يتعداه أحيانا للجيران، الأقارب والأصدقاء... .

ب– النظرة الدونية (بنسبة 4 ٪)

يعتبر العمل المنزلي من أقدم المهن وأكثرها انتشاراً بالنسبة النساء في بلدان عديدة. غير أنه لا يقدر حق قدره. إذ يعتبر عملاً غير ماهر لأن معظم النساء يعتبرن تقليدياً قادرات على القيام بذلك العمل، والمهارات التي يتعلمنها من النساء الأخريات في المنزل تعتبر طبيعية. لذلك، عندما يؤدى هذا العمل بأجر، يظل غير مقدر حق قدره ورديء التنظيم (منظمة العمل الدولية ، 2009). يعتبر العمل المنزلي امتدادا لأعمال البيت (الخدمات المنزلية غير التجارية)، حيث ينظر العديد من الأفراد (سواء جيران، أقارب، أشخاص آخرين) داخل المجتمع إلى هذه النشاطات على أنّها لا تمثل عملا حقيقيا بل هي تعبر عن هواية أو "اشتغال" (Occupation). فالتقليل من قيمة العمل المنزلي عند البعض ونظرته الدونية لهذا النشاط قد ينقص من الأداء الاجتماعي لهذه النشاطات و أهميته أمام أعين المجتمع.

و يجدر بالذكر أن هذه الأفكار بدأت تتلاشى و تختفي مع الزمن كون غالبية المبحوثات لم تعط اتجاهها أي أهمية تذكر ، بل أن الكثير منهن يحظين بالتشجيع، المدح و التقدير .

ج– المستوى العلمي (بنسبة 10 ٪)

إذا كان ارتفاع المستوى العلمي هو أحد الدوافع التي تحفّز فئة من النساء المتعلمات لممارسة العمل المنزلي فإنّه في نفس الوقت قد يمثل استخفافا بالقدرات العلمية التي اكتسبتها بعضهن ،كونهن تعملن في نشاطات تقل عن مستوى إمكانيتهن العلمية أو أحيانا لا تمت بصلة لنوع التعليم الذي بحوزتهنّ. إن العمل المنزلي يجعل من هذه الفئة تتراجع عن أهداف

قد سطرتها سابقا وهي تكريس القدرات العلمية في ميدان الشغل لتقبع في ممارسة نشاطات تتوارثها عن الأمهات والأجداد.

د – الأخطار المهنية (بنسبة 12 ٪)

إن ضيق المكان أحيانا وعدم ملائمته لممارسة العديد من الأنشطة، يبرز أخطارا عديدة قد يتعرض لها كل أفراد الأسرة و خاصة الأطفال جراء استعمال الآلات والأدوات الحادة، المواد الكيميائية و السامة أحيانا . فالمنزل ليس مكانا مهيّئا لممارسة كل النشاطات، فهو غالبا لا يحتوي على ظروف العمل و التخزين المثالية من مكان، تهوية، أجهزة إنذار... الخ. هذا دون أن ننسى أن معظم هؤلاء النسوة لا تستفدن من ضمان اجتماعي يسمح لهن بالتكفل بمصاريف العلاج.

هـ– ضيق و ظرفية النشاط (بنسبة 23 ٪)

إن العمل داخل المنزل يعمل على حصر المرأة في البيت و الذي من شأنه تحديد آفاق الاختيارات الممكنة فيما يخص العمل والنشاطات الإنتاجية، بسبب مثلا ضيق المكان و عدم توفّر اللوازم، الأدوات الممكنة أو موارد خاصّة كالماء، الكهرباء،.... بشكل كاف (Daoud,1993) كما انه و بسبب محاولة التوفيق بين العمل المنزلي والاعتناء بأفراد الأسرة تفقد المرأة تركيزها وبالتالي تقل إنتاجيتها، مما يؤثر سلبا على المردود وبالتالي على الدخل العائد من هذا النشاط. هذا دون أن ننسى تأثر هذه النشاطات بكل ما قد يصيب أفراد العائلة، و بالتالي التعامل مع كل هذه المفاجآت السارة أو الضارة، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النشاط من حيث توقفه بصورة مؤقتة تارة أو بصفة نهائية أحيانا أخرى.

هذه الأمور كلها تعمل على تضييق حجم النشاط و تمنعه من أي توسع أو تطور في السوق.

و– العزلة الاجتماعية (بنسبة 12 ٪)

ليس للعاملات المنزليات نفس الحظوظ في إقامة علاقات اجتماعية خارج المجال الأسري (كما هو الحال في القطاع الرسمي (أو خارج المنزل)) ، حيث تجدن أنفسهن وحيدات في ممارسة نشاطهن، بعيدا عن الجو الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسات في الخارج، أو الذي تشهده الشوارع والأحياء أثناء التنقل للعمل. و يمكن القول بأن ذلك قد يكون اختيارا مقصودا عند بعضهن (Fields ,1990)لكنه أحيانا يكون نتيجة ضغوط معينة (دوافع غير شخصية). و بغضّ النظر عن ذلك ومهما كان السبب فإن حالة العزلة التي يبرزها العمل المنزلي لابدّ وأن تفرز آثارا على حياة وسلوك الأفراد والجماعات.

ز- الحماية الاجتماعية (بنسبة 17 ٪)

يتميّز العمل المنزلي بالوقت الطويل الذي يتطلبه أحيانا في ظل تداخله مع مجالات أخرى وذلك مقابل أجر ضعيف مقارنة بالأجر الرسمي. إن حجم العمل إذا زاد عن حدّه قد يؤثر بصورة سلبية على صحة ونوعية الحياة اليومية، الأمر الذي يحتاج إلى وقاية، رعاية وعلاج إذا تطلب ذلك. لكنه، و في ظل غياب كلي لأنواع الحماية الاجتماعية يبقى الأمر يشكل عائقا كبيرا أمام هذه الفئة التي لا تتحصل على تعويضات تمسّ مجالات الصحة الأمومة أو التقاعد.

IV- خاتمة

اظهر العمل المنزلي إستراتيجية تمثلت في التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة. فالعمل المنزلي و من خلال الأسباب الدافعة لممارسته افرز مرونة استقطاب هامة لفئات متنوعة من نساء المجتمع و الذي قد يعرف ارتفاعا في التأهيل العلمي و الفني لممارسيه خاصة عند الفئات الصغرى و يميزه كعامل هام في خلق التوازن و امتصاص الفائض في سوق العمل .

كما ابرز من جهة أخرى عاملا هاما و هو عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية... كونه يمثل نوعا من المعارضة و الاحتجاج أمام تخاذل الدولة في أداء مهامها داخل سوق العمل ، ليبين خاصة أن الدولة كنظام لا يمكنها التحكم في التنظيم الاجتماعي و التحول في علاقات العمل، إذ يبقى الواقع الاجتماعي مائعا، متعددا و غير قابل للحجز. الأمر الذي قد يجعل من التضامن، الاستقلالية و التعايش من أهم ميزاته أين نجد منطق الإنتاج العائلي يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية. و رغم الصعوبات التي ينتجها هذا النشاط فالنتائج أظهرت مقاومة العاملات المنزليات للتأثيرات التنظيمية والسياسية من جهة و أبرزت مفهوم التكيف مع البيئة الاجتماعية و الثقافية السائدة. فهو تعبير عن تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس الإستراتيجية أمام المعوقات و استجابتها لدوافع الأفراد التي جعلت منها وسيلة للخروج من الأزمات أو بدرجة أقل مخففة من حدتها.

VI- التوصيات:

- محاولة تأطير هذه النشاطات و تشجيعها من شانه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الاجتماعية .

- يعتبر البحث الميداني وسيلة هامة في كشف خبايا القطاع غير الرسمي. الأمر الذي يؤدي بنا إلى تحديد مجالاته من حيث أنه يتموقع بين الرمزي من جهة و الاقتصادي من ناحية أخرى .

- وضع سياسة متمايزة لترقية الدور الاقتصادي للمرأة و إدماجها في مفهوم النّمو من خلال:

*إلغاء التمييز المبني على النوع الاجتماعي و دمج مساواة النوع الاجتماعي في المبادرات المحلية للتشغيل و وضع سياسات و برامج تعنى بالجنس النسوي ومحاربة العنف والتمييز الممارس ضد النساء.

*وضع سياسات و برامج تأخذ في الحسبان اعتبارات الجنسين ، بحيث يتم الاستفادة من فئة النساء عن طريق إعطاء أولوية في تقديم الائتمان و تشجيع بناء مراكز الرعاية للأطفال ومساعدة المرأة في تكوين جمعيات لمناقشة مشاكلهم و حصولهم على المعلومات اللازمة .

*تحسين الوصول إلى البنية التحتية المادية والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف التشغيل في القطاع غير الرسمي. هذه التسهيلات ضرورية لإدماج هدا القطاع في بقية قطاعات الاقتصاد .

– المراجع :

1. منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE). (2018) .التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس. ترجمة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.
2. منظمة العمل الدولية(OIT).(2010/99) . العمل اللائق من أجل العمال المنزليين. جنيف. سويسرا. على الخط https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_104707.pdf،(تاريخ الزيارة : 03/10 /2021).
3. Adair, P. (2002). **Informal employment in Algeria: evolution and segmentation of the labor market**. Cahiers du GRATICE, (22), 95-126.
4. Adair, P. & Hamed, Y. (2005, May 19-20). **Micro-enterprises and micro-credit in the Maghreb**. [AFSE Day]. The economics of development and transition, CERDI – Clermont-Ferrand.
5. Banque Mondiale, (2020), **Rapport Doing business 2020 de la Banque mondiale**, https:// francais.doingbusiness.org /fr/data/ explo re economies /algeria#DB rp, (consulté le 04/01/2021).
6. Bekkar R, (1995), **Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie**. Dans : EPHESIA éd., La place des femmes: Les enjeux de l'identité et de l'égalité au regard des sciences sociales, La Découverte, Paris, 227-231.
7. Berniell, M., and C. Sánchez-Páramo, (2011), **Overview of Time Use Data Used for the Analysis of Gender Differences in Time Use Patterns**. Background paper for the World Development Report 2012.
8. BIT, (1995), **Home work: fifth item on the agenda** / International Labor Conference, 82nd session, 2, 102-178.
9. Bodson P et Roy p, (1995), **Politique d'appui au secteur informel dans les pays en développement**, Economica, p196.
10. Charmes J. (2003). **Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel**, IRD, Paris.

11. CNES, (2007), **Rapport National sur le développement humain : Algérie 2006**, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement, Algérie.
12. Daoud Z, (1993). **Féminisme et politique au Maghreb: 1930-1992**, Maisonneuve et Larose, Paris, p190.
13. Fields G. S, (1990), **Labour market modelling and the urban informal sector: Theory and evidence**, in D. Turnham, B. Salome, A. Schwarz (eds.) The Informal Sector Revisited, Paris, OCDE, 49-69.
14. Fugazza M et J Jacques, (2003), **Labor market institutions, taxation and the underground economy**, Journal of Public Economics, 88, 395-418.
15. Gherbi H, (2014), **Caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie. Le cas de la wilaya de Bejaia,** Mondes en développement, (166), 45-58.
16. Heintz J ,Pollin R, (2003), **Informalization, EconomicGrowth and the Challenge of Creating Viable Labor Standards in Developing Countries**. PERI Working Paper No. 60. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=427683 (Consulté le 02-02- 2016).
17. Kucera D,Xenogiani T,(2009),**Les femmes et l'emploi informel:état des connaissances et solutions envisageables**, études du centre de développement, OCDE.
18. Lakjaa A, (1997), **Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile)**, Insaniyat, Oran ,(1) , 20-42.
19. Lallement.m, Abedou.m, Bouyacoub.m, (2006), **De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie**, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan,Paris, 1. p 338.
20. Mahiou A et Henry J. (Eds.), (2001). **Où va l'Algérie ?**, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans. doi :10.4000/books.iremam., p384.

1. Mebtoul A, Quelle place pour l'entreprenariat féminin en Algérie ?, Algérie-focus, 2010, https:// www.algerie-focus.com/2010/11/quelle-place-de-la-femme-algerienne-dans-le-monde-du-travail/, (consulté le 05/02/2019).
2. OIT. (2016), « Promotion et développement de l'entreprenariat féminin en Algérie et au Maroc », https://www.ilo.org /wcmsp5 /groups /public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents /genericdocument /wcms_543313.pdf , (Consulté le 01-07- 2017).
3. ONS (1989). Travailleurs à domicile en Algérie - caractéristiques et structures, collections statistiques, (27).
4. ONS (1989). Collections statistiques, (48).
5. ONS, (2018), Activité, emploi & chômage, collections Statistiques (819).
6. ONS, (2019), Activité, emploi & chômage, collections Statistiques (879).
7. Ravenel B. (1994), « Comprendre l'Algérie, confluences méditerranée », revue trimestrielle, L'Harmattan, Paris, n°11, p120.
8. Rey, C, (2001), Travail à domicile, salarié ou indépendant. Incidence des nouvelles technologies de l'information et de la communication. Innovations, 1 (13), 173–193.

9. Souag A. (2018). Économie informelle et les politiques d'emploi en Algérie : quel impact ? , Economies et finances. Université Paris-Est, Français. NNT.2018PESC0059.